

Distr.  
GENERAL

S/1998/486  
9 June 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



### التقرير الخامس للأمين العام عن الحالة في سيراليون

#### أولا - مقدمة

١ - أذن مجلس الأمن، بالفقرة ٥ من قراره ١١٦٢ (١٩٩٨) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨، بأن يتم، على الفور، إيفاد ما لا يزيد على ١٠ من ضباط الاتصال العسكريين ومستشاري الأمن التابعين للأمم المتحدة، وفقا لما ورد في الفقرة ٤٤ من تقريره المؤرخ ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٨ (S/1998/249 و Add.1) إلى سيراليون لفترة أقصاها ٩٠ يوما، للعمل تحت سلطة مبعوثي الخاص، وللتنسيق المباشر مع حكومة سيراليون وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتقديم تقارير عن الحالة العسكرية في البلد، والتأكد من حالة إنجاز الخطط التي تضعها حكومة سيراليون وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمهام المستقبل والمساعدة في إنجازها، مثل المهام المتصلة بتحديد العناصر المقاتلة السابقة التي سيتم نزع أسلحتها ووضع خطة لنزع الأسلحة، فضلا عن القيام بالمهام الأمنية الأخرى ذات الصلة على النحو المبين في الفقرات الأخرى من تقريره المشار إليه أعلاه.

٢ - وطلب إليّ المجلس، في الفقرة ١٠ من القرار، أن أقدم إليه تقارير دورية، بما في ذلك تقارير عن أنشطة ضباط الاتصال العسكريين ومستشاري الأمن، وعن أعمال مكتب مبعوثي الخاص في سيراليون، وذلك في إطار الفترة الزمنية المحددة في الفقرة ١٦ من القرار ١١٣٢ (١٩٩٧) المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وهذا التقرير مقدم وفقا لهذا الإطار الزمني الذي طلب فيه مجلس الأمن تقديم تقرير كل ٦٠ يوما.

#### ثانيا - التطورات الحادثة منذ تقريره الأخير

##### الإجراءات التي اتخذتها حكومة سيراليون

٣ - في إثر عودة حكومة سيراليون إلى تولي مقاليد الأمور في ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٨، عملت الحكومة على تدعيم سلطتها في جميع أنحاء البلد بقدر الإمكان. وفي ١٦ آذار/ مارس، أعلن الرئيس كباح، بتأييد من البرلمان، حالة الطوارئ التي تخول له سلطة اتخاذ تدابير لضمان الأمن والاستقرار. وشملت هذه التدابير الحق في اعتقال الأشخاص المشتبه فيهم وتقييد تحركاتهم، وفرض حظر للتجول، والحق في الاستيلاء على الممتلكات. وأعلنت الحكومة أيضا عن طرد ٢٢ شخصا وحرمان ١٠ آخرين من جنسية سيراليون لتواطئهم مع المجلس العسكري وارتكاب جرائم اقتصادية ومخالفات متعلقة بشؤون الهجرة.

٤ - وفي ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٨، أعلن الرئيس كباح أن حكومته الجديدة التي أعيد تنظيمها ستتألف من أشخاص معروفين بالكفاءة والنزاهة. وقد أقر البرلمان تعيين جميع أعضاء الحكومة، المؤلفة من ١٥ وزيرا، و ١١ من نواب الوزراء، و ٥ من وزراء الدولة، كما أقر ترشيحات الرئيس لمنصب رئيس القضاة والعديد من المناصب في الهيئات التابعة للدولة. وعين الرئيس أيضا لجنة استشارية لشؤون السياسات لإسداء المشورة إلى الحكومة بشأن القضايا الحاسمة المتعلقة بالمصلحة القومية ولرصد أداء المؤسسات العامة.

٥ - وقامت الحكومة أيضا باتخاذ خطوات لإنشاء لجنة وطنية للتعمير والتوطين والإنعاش، تكون مسؤولة عن حفز وتنسيق الأنشطة المتصلة بالمانحين والجهات الحكومية وغير الحكومية. ووفقا لاختصاصات هذه اللجنة، فإنها ستقوم، بالتعاون الوثيق مع وكالات التمويل المحلية والدولية، بوضع خطة وطنية للتعمير والتوطين والإنعاش مدتها سنتان، تشمل، في جملة أمور، إعادة وتوطين المشردين داخليا واللاجئين.

٦ - وفي ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٨، رأس وزير خارجية زمبابوي، السيد ستان مودينغي وفدا من الكمنولث مؤلفا من خمسة أشخاص في زيارة إلى فريتاون لبحث السبل التي يمكن بها للكمنولث مساعدة سيراليون في مهمة التعمير الوطني وبناء السلم. وفي ختام الزيارة، أعلن المشتركون أنهم سيحثون جميع الحكومات الأعضاء في الكمنولث على مساعدة سيراليون، ثانيا، بكل الطرق العملية في ما تبذله من جهود لتحقيق التعمير الوطني والمصالحة الوطنية، وللمساهمة في صندوق دعم أنشطة حفظ السلام والأنشطة ذات الصلة في سيراليون.

٧ - وفي ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٨، قام فريق مؤلف من ثلاثة من خبراء الشرطة في بريطانيا بزيارة إلى سيراليون لإسداء المشورة إلى الحكومات بشأن إعادة تشكيل قوة الشرطة وتحسين معداتها. وناقش الفريق أيضا، في جملة أمور، مسألة تعيين مستشاري الشرطة ودورهم، والعلاقات بين الشرطة والقوات المسلحة. كما قامت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بتزويد الحكومة بمعدات الاتصالات اللازمة للشرطة.

٨ - وفي الفترة من ٤ إلى ٨ أيار/ مايو ١٩٩٨، استقبلت الحكومة بعثة مشتركة متعددة المانحين موفدة من البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الإفريقي، وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، لغرض مناقشة مجموعة من المسائل المتصلة بالتنمية. وناقشت البعثة المشتركة أيضا تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم على النحو المبين بمزيد من التفصيل في الفرع خامسا أدناه.

٩ - وكما يبين الفرع الثالث أدناه، ففي ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨، أجرت الحكومة محاكمات، في فريتاون، لعدد من الأشخاص المتهمين بالتآمر أو المشاركة أو التواطؤ مع الانقلاب المسلح والمجلس العسكري غير الشرعي.

١٠ - وفي ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨، قام الرئيس كباح، في بيان سياسي شامل ألقاه في الافتتاح الرسمي للدورة الثانية للبرلمان، بتحديد السياسات الوطنية الرئيسية التي تعتزم حكومته انتهاجها. وتشمل هذه السياسات وضع مبادئ توجيهية للأنشطة الإنمائية، وإطار لإنشاء جيش جديد، وإعادة تشكيل قوة الشرطة وإعادة تدريبها؛ وتحسين العلاقات مع البلدان المجاورة؛ وتنشيط الاقتصاد الوطني؛ وتعزيز قطاعات النشاط الرئيسية؛ وتعزيز التربية الوطنية لتوعية مواطني سيراليون بالمعاني الحقيقية للسلام والديمقراطية. ودعا الرئيس أيضا إلى تحقيق المصالحة الوطنية.

١١ - وفي ٣٠ و ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٨، قام كل من وزير الداخلية، السيد تشارلز مرغاي، ونائب وزير الدفاع، الزعيم هينغا نورمان، بزيارة مدينتي ماكينى وكينما، وطلبا إلى جميع القوات المتبقية من قوات المجلس الثوري للقوات المسلحة/الجبهة المتحدة الثورية الاستسلام في غضون أسبوعين، ووعدا بحماية هؤلاء الأفراد ومعاملتهم بصورة عادلة وفقا للقانون.

١٢ - وفي ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وفي اجتماع للقمّة حضره زعماء بلدان اتحاد نهر مانو الثلاثة، التقى كل من الرئيس كونتيه والرئيس كباح، رئيس سيراليون، في كوناكري لمناقشة التعاون المشترك في المنطقة دون الإقليمية والعلاقات بين ليبيريا وسيراليون. وقد مثل ليبيريا في الاجتماع نائب الرئيس السيد إينوك دوغوليا.

#### الإجراءات التي اتخذها فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

١٣ - في أعقاب طرد المجلس العسكري غير الشرعي من العاصمة، فريتاون، في منتصف شباط/فبراير وعودة حكومة الرئيس أحمد تيجان كباح المنتخبة ديمقراطيا إلى تولي مقاليد الأمور في العاصمة، تحرك فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية بشكل سريع لتأمين المنطقة المحيطة بفريتاون، والمقاطعات الشمالية والجنوبية في البلد، وبخاصة مدن ماكينى، وكامبيا، وكابالا، في الشمال، وبو وكينما في الجنوب. كما تقدمت قوات فريق المراقبين العسكريين شرقا تجاه منطقتي كوندو وكيلاهون، حيث تتركز قوات المجلس العسكري السابق.

١٤ - ورغم أن فريق المراقبين العسكريين يواصل إحراز تقدم في أعماله فإنه يعمل بما يفوق طاقته بصورة بالغة، وأصبح يواجه إعاقات بسبب التقييدات المتعلقة بالسوقيات والمقاومة العنيفة من جانب عناصر المجلس الثوري والجبهة الثورية، اللذين يشاركان في المجلس العسكري السابق. بيد أنه في منتصف أيار/ مايو، استولى الفريق على مدينتي كويندو وبويدو على الحدود الشرقية لسيراليون مع غينيا.

١٥ - ومع تقدم القوات التابعة لفريق المراقبين العسكريين، قامت العناصر المسلحة التابعة للمجلس العسكري السابق بمهاجمة السكان المدنيين المحليين وقتل واغتصاب المئات منهم والتمثيل بجثثهم مما أدى إلى فرار عشرات الآلاف من مواطني سيراليون إلى ليبيريا وغينيا خلال الأسابيع القليلة الماضية، وفرار عشرات الآلاف الآخرين إلى داخل سيراليون. ونقل مئات المرضى إلى المستشفيات وقد بترت أطرافهم

وآذانهم ويعانون من تشوهات شديدة. وتخشى المنظمات الإنسانية من أن يكون العدد الحقيقي للضحايا أعلى بكثير (انظر الفرع الثالث أدناه).

١٦ - وتدعم فريق المراقبين العسكريين وحدات تابعة لقوة الدفاع المدنية السيراليونية، المؤلفة من المقاتلين المحليين غير النظاميين الذين حاربوا ضد المجلس العسكري قبل عودة الحكومة الشرعية. وتضم قوة الدفاع المدني أفراداً من أهالي الكاماجور، الذين يشكلون المليشيات الريفية في مختلف المناطق والقادمين بصورة أساسية من الجنوب وأجزاء من الشرق، كما تتألف من أهل تامابورو القادمين من مقاطعة كوينادوغو، وأهالي دونسو القادمين من مقاطعة كونو، وأهالي كابرأ، القادمين أساساً من مقاطعة تونكوليلي في الشمال. ورغم أن الكثيرين من أعضاء قوة الدفاع المدني هم من القناصة الذين يستعملون الأسلحة التقليدية، هناك آخرون من المزارعين والطلاب بصورة أساسية والذين انضموا إلى صفوف الكفاح المسلح ضد المجلس العسكري. وهم مسلحون بمجموعة كبيرة متنوعة من الأسلحة وغالباً ما يفتقرون إلى التدريب الرسمي أو الانضباط. ورغم أنهم يخضعون من الناحية التقنية لفريق المراقبين العسكريين، فإن هياكل قيادتهم ومراقبتهم مفككة ولا تتخذ طابعاً رسمياً.

١٧ - وفي ٤ و ٥ أيار/مايو ١٩٩٨، حضر مبعوثي الخاص، في أكرأ، الاجتماع السابع عشر لاجتماع رؤساء الأركان بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذين اجتمعوا لمناقشة الحالة في سيراليون. وفي ذلك الاجتماع حدد رئيس أركان الدفاع النيجيري، اللواء أ. أ. أبو بكر أهداف المراقبين العسكريين في سيراليون على النحو التالي: تحقيق السلام، وتدريب جيش جديد لسيراليون ونزع سلاح المقاتلين السيراليونيين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، جنباً إلى جنب مع توفير المساعدة الإنسانية. وعقب تحقيق هذه الأهداف سينسحب فريق المراقبين العسكريين.

١٨ - وقد نشر فريق المراقبين العسكريين في سيراليون ثلاثة ألوية وكتيبة مستقلة، وتشكل في مجموعها قرابة ١٢ ٠٠٠ من الجنود، ووجه نداء بتوفير ٦ ٠٠٠ آخرين لتمكين الفريق من الاضطلاع بمهامه بصورة أكثر فعالية. وأعرب عدد من المشتركين في الاجتماع عن استعدادهم من حيث المبدأ للمساهمة بقوات في عمليات فريق المراقبين العسكريين في سيراليون. بيد أن البلدان المعنية شددت على أنها لن تكون في وضع يسمح لها بالقيام بذلك دون مساعدة مالية وسوقية كبيرة.

#### ألف - الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة

١٩ - اعتباراً من ٤ أيار/مايو ١٩٩٨، وعملاً بالقرار ١١٦٢ (١٩٩٨) تم نشر ثمانية من أفراد الاتصال العسكريين في فريتاون تحت سلطة مبعوثي الخاص، وجاء الضباط العسكريون الذين يتولى قيادتهم عميد من الهند، من الاتحاد الروسي (اثنان) ومن زامبيا (اثنان) ومن كينيا (اثنان) ومن المملكة المتحدة (واحد). ومن المتوقع أن يجري قريباً نشر اثنين من مستشاري الشرطة واحد من كينيا والآخر من ناميبيا فضلاً عن مستشار في مجال التخطيط لنزع السلاح والتسريح. وجرى نشر بعض المركبات ومعدات الاتصالات أيضاً في سيراليون لكي يستخدمها الضباط.

٢٠ - وبدأ ضباط الاتصال السفر في أجزاء من البلد لتقييم الحالة بهدف الانتهاء من وضع خطط لنشرهم ولنزع سلاح المقاتلين السابقين. ورحب العميد ماكسويل خوبي قائد قوة فريق المراقبين العسكريين بوصولهم، ووعدهم بالتعاون التام.

٢١ - وجرى أيضا تعزيز مكتب مبعوثي الخاص بموظف للشؤون السياسية ومستشار في مجال حقوق الإنسان وعلاوة على ذلك، قمت باتخاذ خطوات لتعزيز عنصر حقوق الإنسان في مكتب مبعوثي الخاص واتصلت بعدد من الحكومات على أساس عاجل لكي أطلب منها توفير مراقبين مؤهلين تأهيلا مناسباً للمحاكمات.

٢٢ - وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٨، قام السيد أولارا أ. أوتونو ممثلي الخاص المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح بزيارة سيراليون لتقييم المحنة التي يمر بها الأطفال المتأثرين بالنزاع. واجتمع السيد أوتونو أثناء زيارته، بالرئيس كاباه، والوزراء وأعضاء البرلمان فضلا عن قائد قوة فريق المراقبين العسكريين والمنسق الوطني لقوة الدفاع المدني وممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وقام بزيارة دارو وسيغوبومبا وكيانما بمصاحبة السيدة شيرلي غوبوجاما وزيرة الرفاه الاجتماعي وشؤون المرأة والطفل ومبعوثي الخاص، ومنسق الأمم المتحدة المقيم، وممثلي اليونيسيف.

٢٣ - وأثناء مناقشات مع الحكومة، وفريق المراقبين العسكريين وقوة الدفاع المدني قدمت تعهدات مهمة لممثلي الخاص فيما يتعلق بحقوق الأطفال وحمايتهم ورفاههم. وتم الاتفاق على تشكيل فرقة عمل مشتركة لتسريح الأطفال المقاتلين تمثل الحكومة وفريق المراقبين العسكريين وقوة الدفاع المدني والأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الدولية. ووافقت الحكومة على عدم تجنيد أطفال دون سن ١٨ سنة في الجيش الوطني الجديد. وتعددت قوة الدفاع المدني بوقف تجنيد وضم أطفال دون سن ١٨، وببدء عملية تسريح الأطفال المقاتلين في صفوفها. وتعددت أيضا قوة الدفاع المدني، هي وفريق المراقبين العسكريين، بأن يحظى الأطفال الذين يتم أسرهم أو الذين يفرون من مناطق تسيطر عليها عناصر المجلس العسكري بحماية خاصة. وأصدر الرئيس كاباه توجيهات بإنشاء فريق للتنسيق يضم ممثلين عن الوزارات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة لتنسيق استجابة وطنية فعالة لاحتياجات الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح. وفي أعقاب مناقشات البرلمانين مع السيد أوتونو، شكل فريق من البرلمانين يضم جميع الأحزاب لجنة تخدم كجهة برلمانية للدفاع عن حقوق الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح في سيراليون وضمان حمايتهم وسلامتهم.

٢٤ - وفي ختام زيارة السيد أوتونو، اقترح أن يجعل المجتمع الدولي سيراليون أحد المشاريع الرائدة لتحقيق استجابة أكثر تضافرا وفعالية في سياق بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع.

### الحالة العسكرية والأمنية في سيراليون

٢٥ - لا تزال الحالة الأمنية في فريتاون مؤقتة، في ظل وجود قوي ولكن متحفظ لفريق المراقبين العسكريين، والنشر الواسع النطاق لشرطة سيراليون، ويسير العمل في المدارس والمصارف والأسواق بطريقة عادية، وأعيد تشغيل بعض الخطوط الجوية الدولية بالمطار في لانغي، وتتوافر على نطاق واسع الأغذية ومنتجات الوقود. ومع ذلك، يواصل فريق المراقبين العسكريين جمع الأسلحة في عملية تفتيش من منزل لمنزل تجرى بناءً على المعلومات التي يتم تلقيها فيما يتعلق بوجود أعضاء المجلس العسكري السابق والمجرمين العاديين في فريتاون.

٢٦ - ورغم النجاح المبدئي الذي أحرزه فريق المراقبين العسكريين في مطاردة عناصر المتمردين التابعين للمجلس العسكري نحو شرق البلد، فيبدو أن مجموعات مختلفة من المتمردين قد انتشرت في منطقة كيلاهون وتحركت في اتجاهي الشمال والغرب فيما يبدو أنه محاولة لإعادة إنشاء بعض معسكراتها السابقة في الأدغال في الشمال، وهي تقوم بشن هجمات على المدن والقرى وإرهاب المجتمعات المحلية وسلبت الأغذية منها، وتعتبر الحالة في الشمال غير مرضية حالياً، وأصبح من المحتمل أن تصحب قوافل الأغذية حراسة مسلحة.

٢٧ - وعلاوة على ذلك، تسببت عناصر المجلس العسكري السابق أثناء تدهورها باتجاه الجزء الشرقي من البلد في أضرار جسيمة وقامت بعمليات نهب وتدمير للممتلكات بلا تمييز، وعلى وجه الخصوص، تفتقر المستشفيات في معظم المجتمعات إلى الأسرة والعقاقير والمعدات.

٢٨ - وأسهمت الولايات المتحدة بمبلغ ٣,٩ ملايين دولار لفريق المراقبين العسكريين على مدى أربعة أشهر عن طريق شركة لخدمات السوقيات، هي شركة المحيط الهادئ للأعمال المعمارية والهندسة، التي قدمت خدمات للفريق في ليبيريا، ووفرت بالفعل بعض المركبات، ومن المتوقع أن تؤدي هذه المساعدة إلى مكاسب أخرى يحققها فريق المراقبين العسكريين ضد قوات المجلس العسكري السابق، ومع ذلك، فليس من المتوقع أن تساعد هذه المساهمة في نشر قوات إضافية تابعة لفريق المراقبين العسكريين، وهي العملية التي سيلزم لها تبرعات أخرى سواء كانت تبرعات ثنائية أو عن طريق الصندوق الاستئماني لدعم أنشطة حفظ السلم في سيراليون.

٢٩ - وثمة تقارير تشير إلى أن كثيراً من المقاتلين الذين يؤيدون المجلس العسكري السابق في الشرق هم في الواقع من مواطني ليبيريا. ويعتقد فريق المراقبين العسكريين أنه قد عين هوية بعض المقاتلين الذين لقوا حتفهم بعد صدامات وقعت مع عناصر المجلس العسكري بأنهم ليبيريون وأشار إلى أنه أسر ما يزيد عن ١٠٠ مقاتل ليبيري على مقربة من كلاهون في منطقة كونو.

٣٠ - وفي ٥ أيار/ مايو ١٩٩٨، أرسل لي الرئيس تايلور رسالة استنكر فيها الإدعاءات المزعجة بأن حكومة ليبيريا تشارك في النزاع الدائر في سيراليون وأكد التزامه بصون السلم في المنطقة. وأبلغني الرئيس تايلور أنه اقترح على رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن يقيم فريق المراقبين العسكريين حاجزا على الحدود بين البلدين وقال إنه سيرحب بموافقة الأمم المتحدة على اقتراحه بنشر مراقبين للأمم المتحدة في منطقة الحدود.

٣١ - وفي ٧ أيار/ مايو ١٩٩٨، أصدرت الحكومة الليبرية بيانا سياسيا عاما أكدت فيه من جديد إنها لن تسمح باستخدام أراضيها لزعزعة استقرار أي بلد مجاور وأعلنت أن الرئيس تايلور قد وافق على نشر وحدة مراقبين تابعة لفريق المراقبين العسكريين على الحدود بين ليبيريا وسيراليون في مقاطعة لوبا بليريا.

٣٢ - ورحبت حكومة سيراليون بإصدار بيان السياسة العامة وأعلنت أن وفدا ليبيريا يزور فريتاون لحضور جنازة السيدة باتريشيا كاباه، زوجة الرئيس الراحل، قد التقى بالرئيس كاباه وناقش معه تحسين العلاقات بين البلدين.

٣٣ - وفي بعض أجزاء البلد، أدى السلوك السيئ لبعض أفراد قوة الدفاع المدني الناجم عن عدم انضباطهم ونقص تدريبهم إلى شكاوى من جانب المدنيين.

### ثالثا - حقوق الإنسان

٣٤ - تم منذ مطلع أيار/ مايو ١٩٩٨ تكليف أحد مستشاري حقوق الإنسان بالعمل في مكتب مبعوثي الخاص. وتشمل المهام الرئيسية التي يضطلع بها مراقبة محاكمة المتهمين بالخيانة والقيام، بالتشاور مع مبعوثي الخاص ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بدراسة السبل الكفيلة بزيادة قدرة المكتب على رصد حالة حقوق الإنسان في سيراليون ومساعدة الحكومة في الوفاء على نحو مطرد بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. ولدى اضطلاع المكتب بمهامه في مجال حقوق الإنسان، سيعمل بشكل وثيق مع جميع عناصر المجتمع المدني ذات الصلة، بما فيها المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وقد عرض كل من وزير العدل وكبير القضاة تعاونهما الكامل مع مبعوثي الخاص وموظفيه في ممارسة مهامهم في مجال حقوق الإنسان.

٣٥ - ومنذ تقريره الأخير، انصب التركيز الرئيسي لشواغل حقوق الإنسان على الاعتداءات التي تشنها ضد المدنيين مجموعات مسلحة ترتدي زيا محددا وتنتمي، حسبما تفيد التقارير المتواترة، إلى القوات المتمردة. وهي تقوم بانتظام بتشويه أو بتر أطراف غير المقاتلين في المناطق المحيطة بمدينتي كوادو وكابالا، على امتداد منطقة شاسعة تصل إلى ماسياكا غربا الواقعة إلى الجنوب من ميناء لوكو. ويمكن استخلاص حجم الاعتداءات من خلال إفادات الضحايا الذين يتم إدخالهم إلى المستشفيات. ففي الفترة من

٦ نيسان/أبريل إلى ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٨، على سبيل المثال، أدخل إلى مستشفى كونوت في فريتاون ٢٢٥ شخصا يعانون من جروح ناجمة عن الحرب. وتفيد التقارير أنهم كانوا جميعاً من المدنيين باستثناء شخص واحد. وكان ربع هؤلاء الأشخاص ممن بترت أطرافهم ونصفهم من الضحايا المصابين بجروح. ويقول المرضى إن نسبة القتلى والمفقودين نتيجة الاعتداءات يقارب خمسة أشخاص مقابل كل شخص يصل إلى المستشفى. وفي الفترة ذاتها، بلغ عدد الأشخاص المصابين بجروح ناجمة عن الحرب الذين أدخلوا إلى مستشفيات أخرى في سيراليون زهاء ٥٠٠ شخص.

٣٦ - وغالبية الذين يتلقون العلاج من هؤلاء الضحايا هم من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ سنوات و ٦٠ سنة. بيد أن أصغر المبتورين الذين أدخلوا إلى المستشفى طفلة عمرها ٦ سنوات قطع أحد ذراعيها بالكامل. ويقول الضحايا أيضاً إنه يجري أخذ الأطفال الرضع من أحضان أمهاتهم وإحراقهم أحياء. وتفيد تقارير عديدة عن ارتكاب حالات اغتصاب جرى في إحداها اغتصاب جماعي لفتاة عمرها ١٢ سنة. ويفيد الأطباء العاملون في إحدى المستشفيات بأن تمزيق الأطراف الذي تعرضت له امرأة عمرها ٦٠ سنة كان نتيجة لمحاولة فاشلة لقطع رأسها.

٣٧ - ولا تزال ترد إلى مكتب مبعوثي الخاص معلومات عن إساءات لحقوق الإنسان ارتكبتها القوات الموالية للمجلس العسكري خلال الفترة السابقة لاستعادة الحكومة لزام السلطة. وترد تقارير من جميع أنحاء البلد عن وقوع حالات قتل خارج النطاق القضائي، واغتصاب، واحتجاز تعسفي لأغراض شتى من بينها الاحتجاز لأغراض الاستغلال الجنسي، وتعذيب الأطفال (ولا سيما الأطفال المقاتلين)، والسخرة، ونهب وتدمير المباني والممتلكات السكنية والتجارية. ويظل من المهم توثيق هذه الأفعال بغرض معالجة المسائل المتعلقة بالإفلات من العقاب وباعتبارها أحد العناصر في عملية التشجيع على المصالحة ولم شمل المجتمع.

٣٨ - كما لا تزال ترد معلومات عن وقوع أعمال قتل انتقامية على نطاق واسع خارج النطاق القضائي ضد المشتبه بتعاونهم مع المجلس العسكري، وذلك في أعقاب استعادة الحكومة لزام السلطة. ففي بلدة واحدة فقط هي كينياما، أفادت التقارير عن وقوع نحو ٥٠ حالة قتل انتقامي. ومن بين القتلى بعض الأطفال وحدوث ما لا يقل عن حالة قتل واحدة من هذا النوع في فريتاون. وتفيد التقارير أن هناك عدداً كبيراً من الأشخاص الذين ما زالوا مختبئين خشية الوقوع ضحية للاعتداءات الانتقامية. كما تقول إن زهاء ١٠٠ من هؤلاء المختبئين من الأطفال. وأعطت الحكومة تأكيدات أنه سيجري التحقيق في الاعتداءات الانتقامية وملاحقتها قضائياً.

٣٩ - وتشير التقارير إلى أن عناصر من الكاماجور مسؤولون عن انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق المقاتلين وغير المقاتلين على السواء المنصوص عليها في القانون الإنساني. ولا تزال قوة الميليشيا هذه تضم في صفوفها عدداً كبيراً من الأطفال الذكور. وتم الإعراب عن القلق للحكومة إزاء تلك المسائل وأشارت الحكومة بدورها إلى أنها بصدد اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتصحيح الحالة (انظر الفقرات ٢٢ - ٢٤ أعلاه).



٤٠ - ويواصل مبعوثي الخاص رصد تنفيذ حالة الطوارئ التي أعلن عنها الرئيس يوم ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٨، والتي تجيز، فيما تجيز، احتجاز الأشخاص إلى أجل غير مسمى دون محاكمتهم أو توجيه تهمة إليهم. ويوجد في السجن الكائن على طريق باديمبا في فريتاون ما يربو على ١٠٠ من هؤلاء المحتجزين. وقد شكلت الحكومة لجنة فرز للتعجيل بعملية الإفراج عن المحتجزين وإحضار آخرين إلى المحاكمة.

٤١ - وتلاحق الحكومة قضائيا ٥٩ شخصا في المحاكم العادية بتهمة مختلفة من بينها الخيانة والقتل وإشعال الحرائق. ومن المقرر البدء بمحاكمة زهاء ٢٠ شخصا آخرين في الأسابيع القادمة والبدء كذلك بعدد من المحاكمات العسكرية. وتسير المحاكمات المدنية لغاية الآن وفقا للأصول الجزائية المعتادة. وتبلغ الحكومة بالقضايا ذات الأهمية. وسيواصل مكتب مبعوثي الخاص مراقبة المحاكمات وسيحاول تعزيز قدرته في هذا الشأن.

٤٢ - وفي ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٨، اجتمع مبعوثي الخاص بوفد من منظمة العفو الدولية التي تدرس الحالة في سيراليون. والغرض من المهمة التي تقوم بها منظمة العفو هي تفحص الحوادث التي وقعت خلال فترة حكم المجلس العسكري فضلا عن مدى الفظائع التي تقتربها حاليا فلول المجلس العسكري. وتستعرض المنظمة أيضا احتجاج ومحاكمة الأشخاص المتهمين بالاشتراك في المجلس العسكري أو التعاون معه، الجارية في فريتاون.

#### رابعا - الحالة الإنسانية

٤٣ - تتسم الحالة الإنسانية في سيراليون بالتقلب. ففي المنطقة الغربية والمحافظات الجنوبية والشرقية (باستثناء مقاطعة كيلاهون) بدأت وكالات المعونة بإعادة تنشيط برامجها مستفيدة من تحسن الأمن وإمكانية الوصول. إلا أن الحالة في شمال سيراليون والشمال الشرقي منها لا تزال تتدهور نتيجة لنشاط قوات المجلس العسكري السابق المذكور آنفا.

٤٤ - والعواقب الإنسانية الناجمة عن موجة الفظائع المرتكبة وخيمة للغاية. فالمستشفيات الحكومية الموجودة في ماكينى وماكبوراكا وكابالا والمستوصفات الصحية في سائر الشمال تنوء بتدفق المدنيين المبتورين أو المقطوعين الأطراف وتعاني من نقص الموظفين والقيود السوقية.

٤٥ - وقد حدثت بالفعل حالة إصابة بالحصبة في مخيمين في الشمال وهناك احتمال قوي بتفشي أوبئة أخرى من قبيل الكوليرا مع قرب حلول موسم الأمطار. وعلاوة على ذلك، "أبلغت منظمة مكافحة الجوع"، وهي منظمة غير حكومية تدير مراكز إطعام علاجية في ماكينى وماغبوراكا، عن تدفق أعداد كبيرة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية. وقد تضاعف عدد المسجلين خلال الأسبوع الماضي. وترتفع مستويات سوء التغذية، وهناك مؤشرات تدل على تجاوز العتبة العالمية لسوء التغذية الحاد البالغة ١٠ في المائة التي يستلزم بلوغها استجابة طارئة. فإذا استمرت الحالة الأمنية في التدهور في الشمال فإن

هناك خطرا جديا بأن تقوم العناصر المسلحة بنهب المحصول مما يزيد في انهيار الأمن الغذائي لسكان الريف.

٤٦ - وأبلغت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن استمرار تدفق اللاجئين من سيراليون إلى مقاطعات فاراناو وكيسيروغو وغويكيدو في شرقي غينيا بمعدل ٣٠٠ لاجئ في اليوم. ويعاني كثير من القادمين، ولا سيما الأطفال، من سوء التغذية، وقامت المفوضية بتوثيق حالة ما لا يقل عن ٨٢ ضحية من ضحايا الفظائع التي ارتكبتها المتمردون مؤخرا، بمن فيهم ٢٨ شخصا من المبتورين. ويأتي اللاجئون أساسا من مقاطعات كيلاهون وكونو وكينيمبا. ويحدث التدفق بالرغم من المحاولات التي تبذلها فلول المجلس العسكري، حسبما تضيد التقارير، بمنع الناس من مغادرة تلك المناطق. وفي الوقت نفسه، تدفق زهاء ٠٠٠ ٤٠ من المشردين داخليا إلى مدن ماسينغبي وماكينني وكابالا وماغبورাকা. وخلال الشهور الثلاثة الماضية تدفق نحو ٢٣٧ ٠٠٠ من اللاجئين السيراليويين إلى غينيا وليبيريا، مما رفع عددهم الإجمالي في هذين البلدين المجاورين إلى ٥٣٠ ٠٠٠ لاجئ منذ اندلاع النزاع في عام ١٩٩١.

٤٧ - وفي ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وجهت مفوضية اللاجئين نداء عاجلا للحصول على مبلغ ٧,٣ ملايين دولار لمساعدة اللاجئين الفارين خوفا من القوات المتمردة. ويراد بهذا المبلغ تغطية المساعدة الغوثية للقادمين الجدد في غينيا وليبيريا لغاية نهاية السنة. وقد جاء هذا عقب زيارة قام بها السيد سورين جيسين - بيترسون، المفوض السامي المساعد لشؤون اللاجئين، إلى فريتاون يومي ٢ و ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٤٨ - وأدت صعوبة الوصول الناجمة عن المخاطر الأمنية إلى تقييد الاستجابة الإنسانية للأزمة الحاصلة في الشمال إلى حد كبير. إذ يعتبر السفر البري من فريتاون إلى ماكينني وكوادو محدودا بالنظر لخشية الوكالات من السفر البري كيلا تتعرض لهجمات. وبالإضافة إلى ذلك، وجهت عناصر من المجلس الثوري للقوات المسلحة/الجمبهة الثورية المتحدة تهديدات إلى عدد كبير من موظفي وكالات المعونة خلال التدخل الذي قام به فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية. ومنذئذ لم توفد أي وكالة معونة موظفين دوليين للعمل بصورة دائمة في شمال البلد.

٤٩ - ومع ذلك، أرسلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة أطباء بلا حدود أدوية وأدوات فراش وأغطية بلاستيكية إلى الشمال. وعرضت لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود تنسيق عملية التوزيع المشترك للإمدادات الطبية على المستشفيات في ماكينني وماغبورাকা وكابالا. وقامت اليونيسيف بإيصال إمدادات إلى كينيمبا وساندت الجهود التي بذلتها السلطات المحلية الرامية إلى تحصين ما يزيد على ٤٠٠ طفل ضد الحصبة وقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة إلى المؤسسات الصحية.

٥٠ - وفي ٥ و ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨، شاركت وحدة تنسيق المساعدات الإنسانية في رعاية حلقة عمل لقادة المجتمع المحلي في مقاطعة بو فيما يتعلق بمدونة السلوك التي تنظم أنشطة عمال الإغاثة. وقد نظمت حلقة العمل استجابة لحوادث مصادرة المركبات من قبل الكاماجور وفريق المراقبين العسكريين في المنطقة. ومنذ ذلك الحين، أفادت المنظمات غير الحكومية أن الكاماجور يسروا مرور الإمدادات الغوثية بأمان، ومن المعتزم حالياً عقد حلقات عمل مماثلة في أنحاء أخرى من البلد، بما فيها كينياما.

٥١ - وفي ١٩ أيار/ مايو ١٩٩٨، قامت بعثة مشتركة بين الوكالات بقيادة منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بزيارة إلى دارو وسيغويما ووجدت أن الحالة في الجنوب الشرقي من البلد أفضل مما كانت تتوقع من عدة نواح بعد أن كان يتعذر، لأسباب أمنية، الوصول إليها لشهور طويلة. لكنه أمكن التعرف على أعداد كبيرة من الأطفال غير المصحوبين بأحد ممن هم بحاجة إلى أسر، ولخدمات لجمع الشمل، والإطعام والرعاية الصحية.

٥٢ - وسيقوم السيد سيرجيو فييرا دو ميللو، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية بزيارة سيراليون في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بغية الاطلاع بنفسه على البرامج الإنسانية الجارية والصعوبات التي يواجهها مجتمع المساعدة الإنسانية حالياً.

#### خامساً- نزع السلاح والتسريح

٥٣ - يتضمن اتفاق أبيدجان المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الموقع بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية، واتفاق كوناكري المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ المعقود بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والمجلس الثوري، أحكاماً بشأن نزع سلاح مقاتلي سيراليون وتسريحهم وإدماجهم في المجتمع. وقد دعا الرئيس كباح في البيان الذي ألقاه في الافتتاح الرسمي للبرلمان، جميع فلول المجلس الثوري للقوات المسلحة/الجبهة المتحدة الثورية إلى الاستسلام، وعرض عليهم ضمانات بمعاملتهم معاملة إنسانية وفقاً لاتفاقية جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. كما أشار الرئيس إلى أن عناصر اتفاق كوناكري للسلام واتفاق أبيدجان ستؤخذ في الاعتبار عند تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح. ويعتبر التنفيذ الفوري لهذا البرنامج ضرورياً لتحقيق الاستقرار في سيراليون وفي المنطقة دون الإقليمية بوجه عام.

٥٤ - وعقب قيام فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية بطرد المجلس العسكري الحاكم بالقوة في شباط/فبراير والإجراءات التي اتخذها الفريق بعد ذلك في جميع أنحاء بقية البلد، فإن اتفاق أبيدجان واتفاق كوناكري يعتبران قد أبطلا بالفعل. بيد أنه في أنحاء البلد التي أصبحت واقعة تحت سيطرة الحكومة الآن، فإن بعض جوانب الصكوك التي تنظم نزع سلاح مقاتلي سيراليون السابقين وتسريحهم لا تزال سارية. وتتضمن هذه الجوانب الفئات التالية: أفراد القوات المسلحة لجمهورية سيراليون السابقة، بما في ذلك أفراد المجلس الثوري، الجيش السابق للبلد، الذي أصبح الآن منحلًا بالفعل، وأفراد الجبهة الثورية؛ وأفراد قوات الدفاع المدني؛ والجنود الأطفال.

٥٥ - وقد وضع فريق المراقبين العسكريين والحكومة معا خططا لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم، وإدماجهم في المجتمع. وعملا بتوصيات اللجنة المشتركة المبينة في الفقرة ٨ أعلاه، أقرت الحكومة إطارا شاملا لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع وإعادة إدماجهم فيه. وتتوخى الخطة إنشاء مجلس لمساعدة قدامى المحاربين في سيراليون، يرأسه الرئيس كباح، الذي سيشرف، بالتعاون الوثيق مع فريق المراقبين العسكريين، والأمم المتحدة والمانحين، على نزع سلاح وتسريح ما يقدر بـ ٢٢ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين علي ثلاث مراحل، مؤقتا على مدى الـ ١٩ شهرا المقبلة. وستتولى أمانة تنفيذية صغيرة مسؤولية تنفيذ سياسات المجلس بتنسيق وثيق مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية والأمم المتحدة.

٥٦ - وستبدأ عملية التسريح بعملية تسجيل دقيقة جدا لضمان حصول المقاتلين السابقين المستوفين للشروط على وثائق لتحديد الهوية. وتمثل الأولوية العليا في تسريح عدد يتراوح بين ٥ ٠٠٠ و ٧ ٠٠٠ من الأفراد السابقين في القوات المسلحة لجمهورية سيراليون الذين قام فريق المراقبين العسكريين بنزع سلاحهم بالفعل وتجميعهم في معسكرات حول فريتاون، أي في ثكنات ويلبرفورس، ومركز بنغويما للتدريب وفي لونغي. وفي الآونة الأخيرة، أفاد فريق المراقبين العسكريين بأن عدد الرجال قد انخفض في كل معسكر، وذلك علي ما يبدو بسبب الإفراج مؤقتا عن بعض الرجال. كما أنه سيجري في المرحلة الأولى تسريح وحدات الدفاع المدني في أجزاء من البلد تعتبرها الحكومة والسلطات المحلية آمنة وستخضع لعملية مماثلة ولعملية تسجيل. وقد عادت بالفعل بعض وحدات الدفاع المدني إلي مجتمعاتها الأصلية استعدادا لعملية نزع السلاح، على الرغم من أن كثيرا من مقاتلي قوات الدفاع المدني انتقلوا أيضا في الآونة الأخيرة إلى منطقة دارو، للاشتراك على ما يبدو في الهجوم علي قوات المجلس العسكري الحاكم السابق في كايلاهون. في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٨، طلب رسميا الرئيس كباح إلى المجتمع الدولي توفير الأغذية اللازمة لإعاشة الـ ٧ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين لمدة شهرين.

٥٧ - وتشير التقديرات الأولية إلى أن هناك حوالي ١ ٠٠٠ جندي معوق، و ٥٠٠ مقاتلة سابقة وحوالي ٢ ٥٠٠ طفل. وطبقا للخطة، سيتلقى جميع المقاتلين السابقين البالغين نفس المساعدة المتعلقة بالإعادة إلى المجتمع، التي سيقوم مجلس مساعدة قدامى المحاربين في سيراليون بتحديد مستواها وطبيعتها، بالتشاور مع المانحين. وستقدم المساعدة المتعلقة بالإعادة إلي المجتمع علي دفعات لتوفير شبكة سلامة انتقالية لأسر المقاتلين السابقين، لتشجيعهم على البقاء في مناطق استيطانهم ورصد عملية إعادة إدماجهم. وعلاوة على ذلك، تعتزم الحكومة تقديم مساعدة مجتمعية لإعادة الإدماج في المجالين الاجتماعي والاقتصادي لمساعدة المقاتلين السابقين على العودة إلى الحياة المنتجة التي لها مقومات البقاء في مجتمعاتهم. أما فئات المقاتلين السابقين الضعيفة بوجه خاص، مثل الجنود الأطفال والمعوقين، فإنهم سيتلقون مساعدة متخصصة.

٥٨ - وتعتزم الحكومة أن تمضي في عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلي المجتمع وإعادة الإدماج فيه إلى أقصى حد ممكن، بالرغم من استمرار القتال في بعض أنحاء البلد. وسيؤدي التسريح السريع للقوات

المسلحة لجمهورية سيراليون الموجودة بالمعسكرات إلى تخفيف عبء الأمن والتكاليف الملقى على عاتق الحكومة وفريق المراقبين العسكريين لرعاية المعسكرات. ونظرا لوضع نظم وافية لتقديم المساعدة لإعادة إلى المجتمع وإعادة الإدماج فيه والقيام برصد فعال حسب الخطة، فإن الحكومة واثقة من أن هذه العملية ستسهم في تحقيق المصالحة الوطنية والتعمير.

٥٩ - وعلي الرغم من أن الخطة تتوخى مراحل محددة، من المقرر مؤقتا أن تسفر عن نتائج في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، فإن هذا يتوقف جزئيا على مدى استعداد الذين ما زالوا يقاومون تقدم فريق المراقبين العسكريين ويرهبون المدنيين في الشمال إلى الاستسلام. وليس واضحا الآن ما إذا كان هؤلاء الرجال، الذين يضمنون على ما يبدو أعنف وأقسى مؤيدي المجلس العسكري الحاكم السابق، يعتزمون الاستسلام أو، إذا كان الأمر كذلك، في ظل أي ظروف يمكن أن يحدث ذلك.

٦٠ - وثمة جانب هام آخر للخطة لا يزال يتعين توضيحه يتعلق بمصدر التمويل. فالخطة غير مصحوبة بتقدير للتكاليف، بل تقدير حكومي سابق للتكاليف المحتملة التي تبلغ حوالي ١٤ مليون دولار. وبالنظر إلى أنه جرى التوصل إلى هذا التقدير فيما يتعلق بعملية أكثر تواضعا، فإن التكلفة المحتملة للعملية الحالية من المرجح أن تتجاوز ذلك. ولم يلتزم المانحون بعد بتمويل العملية. بيد أن الحكومة ترى أنها قد حققت بعض التقدم في تحديد مصادر أموال كافية لمواصلة تغذية الجنود المستسلمين في الشهرين القادمين أو نحو ذلك.

٦١ - وفي ٥ حزيران/يونية ١٩٩٨، عقد مبعوثي الخاص اجتماعا لوكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وممثلي المانحين لمناقشة تنسيق الدعم الدولي والمساهمات الدولية لنزع سلاح الـ ٧ ٠٠٠ مقاتل سابق، وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

٦٢ - وفي ١٢ حزيران/يونية ١٩٩٨، سيقوم البنك الدولي، الذي اشترك في البعثة المتعددة المانحين المذكورة في الفقرة ٨ أعلاه، بإيفاد اثنين من الخبراء الاستشاريين إلى سيراليون لكي يناقشا مع جميع المشتركين التنسيق الإضافي للخطة، بما في ذلك الترتيبات العملية لجعلها فعالة من الناحية التشغيلية. ومن المتوقع أن تتضمن هذه الترتيبات توفير مساعدة تقنية قوية للأمانة التنفيذية لمجلس مساعدة قدامى المحاربين في سيراليون.

#### سادسا - الإجراءات المقترحة أن تتخذها الأمم المتحدة

٦٣ - وفي ظل الحالة المعقدة والمتقلبة السائدة حاليا في سيراليون، تتمثل المهمة ذات الأولوية في تعزيز الاستقرار والأمن عن طريق نزع سلاح أكبر عدد ممكن من المحاربين السابقين وتسريحهم في أقرب وقت ممكن. وتشكل الخطة التي اعتمدها الحكومة بناء على مشورة البعثة المشتركة المتعددة المانحين أساسا مفيدا لتحقيق هذا الهدف، مع أن الحاجة ما زالت ماثلة إلى عمل الكثير في مجال تعيين مصادر التمويل

وتحديد الأدوار التي على المجتمع الدولي أن يؤديها. وعلى العموم، أتوقع أن يقوم مبعوثي الخاص، في حدود السلطة العامة للحكومة، بضمان مواصلة مختلف المانحين تنسيق أنشطتهم على نحو وثيق. وفي هذا الإطار، سيضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عاملاً من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبالتعاون الوثيق مع المانحين والشركاء التنفيذيين، بتنفيذ ترتيبات نزع السلاح والتسريح الموضوعة قبل انقلاب شهر أيار/ مايو ١٩٩٧.

٦٤ - وفي هذا السياق، أعتزم عقد مؤتمر رفيع المستوى في المستقبل القريب لتعبئة المساعدة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولتعمير سيراليون وإنعاشها. وسيعالج المؤتمر أيضاً ضرورة توفير الدعم السوقي وغيره من الدعم لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لتعزيز قدرته على الاضطلاع بدوره في حفظ السلام وكذلك في سد الاحتياجات الطارئة والإنسانية.

٦٥ - وفضلاً عن ذلك، أعتقد أن الأمم المتحدة بإمكانها أن تقدم مساعدة فورية لسيراليون عن طريق نشر عدد محدود من المراقبين العسكريين غير المسلحين للمساعدة في مهام ذات أهمية ملحة. إن هذا النشر للمراقبين في هذه المرحلة من شأنه أن يعطي قوة دفع ضرورية للغاية لعملية هشة ولكنها حيوية تستحق أن تحظى بدعم المجتمع الدولي. ومن شأنه أيضاً أن يساعد مبعوثي الخاص على تجنب إراقة المزيد من الدماء بين المدنيين والمتحاربين على السواء - سواء أكانوا من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية أو من رعايا سيراليون - وذلك عن طريق تشجيع استسلام العناصر التابعة للمجلس العسكري السابق، كلما بدا ذلك ممكناً. وأخيراً، إن قيام الأمم المتحدة بأداء دور أكثر بروزاً من شأنه أن يعزز ثقة سيراليون حكومة وشعباً بالتزام المجتمع الدولي بقضيتهم ويشجع المانحين على تقديم دعم أكبر لنزع السلاح والتسريح ولعملية الإنعاش والتنمية الطويلة الأجل.

٦٦ - ولذلك قمت بوضع مفهوم لعمليات بعثة للأمم المتحدة لمراقبة حفظ السلام، لفترة ٦ أشهر أولية، تكون أهدافها المباشرة ما يلي:

(أ) رصد الحالة العسكرية والأمنية في البلد ككل بهدف مساعدة الحكومة وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية في المراحل اللاحقة من عملية تنفيذ نزع السلاح والتسريح على النحو المعروف في خطة الحكومة؛

(ب) رصد عملية تسريح المحاربين السابقين الذين سبق لفريق المراقبين العسكريين أن نزع سلاحهم وجمعهم في أماكن آمنة من البلد. وهذا يتطلب تعاوناً مع فريق المراقبين العسكريين في أنشطته، بما في ذلك تأمين الأمن وجمع الأسلحة وإتلافها؛

(ج) المساعدة في رصد احترام القانون الإنساني الدولي في مواقع نزع السلاح والتسريح؛

(د) رصد عملية نزع السلاح والتسريح الطوعية لأعضاء قوة الدفاع المدني في مناطقهم الأصلية؛ ورصد التقدم المحرز في إنشاء جيش وطني جديد؛

(هـ) مراقبة الحالة في المنطقتين الشمالية والشرقية من البلد، في إطار ما تسمح به الظروف الأمنية، بهدف المساعدة في عملية نزع سلاح وتسريح قوات المجلس العسكري السابق التي تستسلم؛

(و) مواصلة إعطاء ممثلي الخاص في سيراليون المعلومات المعتادة بشأن الحالة العسكرية والأمنية في البلد ككل.

٦٧ - ستعرف البعثة باسم بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون، وسيتولى قيادتها ممثلي الخاص، السيد فرانسيس ج. أوكيلو، الذي سيعين الممثل الخاص بسيراليون. وسيكون رئيس المراقبين العسكريين العميد سوبهاش س. جوشي (الهند) الذي يشغل حالياً منصب قائد فريق خلية الاتصال العسكرية الصغيرة المنشورة في سيراليون وفقاً للقرار ١١٦٢ (١٩٩٨) وسيدمج مكتب مبعوثي الخاص وموظفيه في البعثة وستصدر قريباً تقديرات النفقات ذات الصلة في شكل إضافة إلى هذا التقرير.

٦٨ - ويتطلب القيام بالأنشطة الموصوفة أعلاه عدداً من الموظفين يصل إلى ٧٠ موظفاً، كما تتطلب وحدة طبية من ١٥ فرداً، مع ما يلزم من المعدات ومن موظفي الدعم الإداريين المدنيين.

٦٩ - ونظراً للحالة الأمنية غير المستقرة خارج العاصمة، فإن الانتشار سيجري على مراحل، مع البدء خلال شهر تموز/يوليه ١٩٩٨ بنشر أول فريق مؤلف من حوالي ٤٠ مراقباً عسكرياً في فريتاون وهاستينغز ولونجي. ويتوقف توقيت عمليات الانتشار اللاحقة على الحالة الأمنية، وعلى التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحكومية لنزع السلاح والتسريح وعلى توافر المعدات السوقية اللازمة والمواد. وفي هذا الصدد، أدعو حكومة سيراليون أن تكون على استعداد لتقديم ما يمكنها من الأماكن والخدمات للبعثة. وفي هذه المرحلة، أتوقع بشكل مؤقت أن يجري تنفيذ المرحلة الثانية من عملية الانتشار في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر، مع بدء المرحلة الأخيرة في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

٧٠ - وسيجري نشر المراقبين في كل من المخيمات الثلاثة التي يجري فيها حالياً احتجاز قوات من القوات المسلحة لجمهورية سيراليون السابقة، أي في ثكنات ويلبيرفورث، ومركز تدريب بينغويما ولونجي؛ وفي المقار الثلاثة لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية في هاستينغز، وماكينني وبو؛ وفي أحد مواقع المقر لدعم رئيس المراقبين العسكريين. وخلال المراحل المقبلة، ورهنا بالاعتبارات المذكورة أعلاه، يمكن نشر المراقبين خارج المنطقة المتاخمة لفريتاون، بما في ذلك المناطق التي ينتمي إليها أعضاء قوات الدفاع المدني العائدين للقيام بعملية نزع السلاح والتسريح الطوعية عندما يعتبرون أن مجتمعاتهم المحلية التي ينتمون إليها قد أصبحت آمنة بشكل كاف.

٧١ - وسيوفر للبعثة دعم جوي ملائم لضمان حريتها في الحركة والأمن، وكذلك للطوارئ لإجلاء المصابين. وسيطلب الأمر أيضا توفير زورق تيسيرا للسفر والاتصالات بين لونجي وفريتاون.

٧٢ - وفي حال موافقة مجلس الأمن على هذه التدابير، سأقوم بوضع ترتيبات أمنية للعناصر التابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأبرم مع حكومة سيراليون اتفاقا يتعلق بمركز البعثة.

٧٣ - وتتطلب عمليات الوزع المشار إليها أعلاه إجراء توسيع متناسب مع ذلك في حجم مكتب الممثل الخاص، يتضمن موظفين لشؤون الإعلام والشئون السياسية، فضلا عن الموظفين اللازمين للإدارة والدعم.

٧٤ - كما، أقترح زيادة عدد موظفي حقوق الإنسان الملحقين بمكتب مبعوثي الخاص إلى أربعة. ويضطلع هؤلاء الموظفون، بإدارة الممثل الخاص، وبالتعاون الوثيق مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بدور في مجال الرصد وبمهمة معالجة احتياجات البلد في مجال بناء مؤسسات حقوق الإنسان على المدى البعيد.

٧٥ - وسيلزم أيضا زيادة عدد المستشارين من الشرطة المدنيين من اثنين إلى خمسة. ويقوم هؤلاء بإسداء المشورة للحكومة والمسؤولين في الشرطة المحلية عن ممارسات الشرطة، والتدريب والتوظيف، وبصفة خاصة عن ضرورة احترام المعايير المقبولة دوليا في عمليات الشرطة في المجتمعات الديمقراطية. ويقومون أيضا بعملية رصد التقدم المحرز في إعادة تشكيل قوة الشرطة في سيراليون.

٧٦ - ويصعب، في هذا الوقت، تقييم ما إذا كان توسيع البعثة قد يكون ضروريا بعد ستة أشهر من الآن، وفي هذه الحالة، ما هو الشكل الذي سيتخذه. وستتوقف توصياتي بشأن هذه المسألة على التقدم الذي يحرزه فريق المراقبين العسكريين في إعادة إحلال الأمن في جميع أنحاء البلد. وإذا كان وجود عناصر الأمم المتحدة في الأماكن التي لا تزال غير آمنة يعتبر مرغوبا فيه من أجل الحد من سفك الدماء عن طريق تشجيع العناصر المسلحة على الاستسلام، أو إذا ما تعرضت الأماكن الآمنة حاليا في سيراليون للتهديد من جانب عناصر عداوية، فيجب التفكير في ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة. ومع أن فريق المراقبين العسكريين هو قوة قادرة وقد أعلن أنه يكفل سلامة المراقبين، فإنه أيضا هدف محتمل لهجمات فلول المجلس العسكري. فقد لا تنظر العناصر المسلحة المعادية الى المراقبين العسكريين العزل من السلاح الذين هم، في حمايته على أنهم محايدون، وبالتالي قد تتعرض سلامتهم للخطر.

٧٧ - لهذه الأسباب، أستطيع أن أتصور، في مرحلة مقبلة، إمكانية التوصية بنشر وحدة سريعة الحركة من قوات الأمم المتحدة المسلحة، تعمل بتعاون وثيق مع فريق المراقبين العسكريين وإنما بالاستقلال عنه، لحماية المراقبين في المواقع التي قد تكون سلامتهم فيها معرضة للخطر، ولكن حيث يحتمل أن يكون



وجودهم الحيادي مساعدا لتشجيع العناصر المسلحة على الاستسلام. ولكنني لا أعتقد أنه قد آن الآوان لتقديم توصية كهذه إلى المجلس في هذه المرحلة.

٧٨ - إن نشر قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية على الحدود مع ليبيريا قد يساعد على وقف ادعاءات تدفق الأسلحة أو تقديم المساعدة العسكرية إلى المجلس العسكري من جانب قوات أجنبية. وإنني أشيد بحكومة ليبيريا على بيانها السياسي الذي أعادت فيه تأكيد أنها لن تسمح باستخدام أراضيها لزعة استقرار أي بلد مجاور. فالتحقق من أن الأمر هو كذلك من شأنه، حسب رأيي، أن يعزز المناخ الأمني في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية بأسرها ويعزز الثقة المتبادلة بين أعضائها من البلدان. وآمل في أن يجري مزيد من المناقشات بين رؤساء دول المنطقة دون الإقليمية لهذه المسائل.

٧٩ - ولذلك فأنا أعتزم أن أتابع مع الرئيس تايلور بحث اقتراحه نشر وحدة صغيرة من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين على الحدود مع سيراليون، بغية المساعدة على التحقق من أن الأراضي الليبيرية لا تستخدم لزعة استقرار سيراليون وأن القوات الأجنبية لا تساعد بقايا المجلس العسكري السابق هناك. وسأقوم أيضا بمناقشة المسألة مع الرئيس كاباه ومع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وسأعود إلى المجلس في الوقت المناسب.

#### سابعاً - ملاحظات وتوصيات

٨٠ - منذ تقريرتي الأخير، تحسنت الحالة في بعض النواحي بقدر كبير في سيراليون. فقد تحركت الحكومة بسرعة، منذ إعادتها في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٨، لإعادة تأكيد سلطتها في جميع أنحاء معظم البلد. وعين الرئيس كباح مجلس وزراء صغير من الخبراء المعروفين في ميادينهم، حظوا جميعاً بتصديق البرلمان علي تعيينهم، فضلاً عن رئيس للمحكمة العليا.

٨١ - بيد أنه في الجزء الشرقي من سيراليون وأجزاء في الشمال، لا تزال فلول المجلس العسكري الحاكم السابق تقاوم قوات فريق المراقبين العسكريين وتهاجم أبناء سيراليون المدنيين. وإنني أنضم إلى المجلس في استنكار استمرار مقاومة الحكومة الشرعية، وفي دعوة مؤيدي المجلس العسكري إلى إلقاء أسلحتهم، وفي شجب عمليات التشويه والاغتصاب والنهب وغيرها من الأعمال الوحشية التي ارتكبتها عناصر المجلس العسكري ضد السكان المدنيين. وإنني أشارك أيضاً في الشاء المعرب عنه في البيان الرئاسي المعتمد في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨ (S/PRST/1998/13) على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق المراقبين العسكريين للدور المهم الذي يضطلعان به في سبيل استعادة السلم والأمن في سيراليون، وأؤيد الدعوة إلى الدول الأعضاء لتوفير الدعم التقني والسوقي لمساعدة فريق المراقبين العسكريين في مواصلة زيادة قدرته علي الاضطلاع بدوره في مجال حفظ السلام والمساهمة في وضع حد للأعمال الوحشية التي ترتكب بحق شعب سيراليون. وفي هذا السياق، أرحب بالمساعدة السوقية التي قدمتها الولايات المتحدة.

وأعرب عن امتناني أيضا للمساهمة المقدمة من المملكة المتحدة، وأدعو الدول الأعضاء الأخرى للمساهمة في الصندوق الاستئماني لدعم أنشطة حفظ السلام والأنشطة ذات الصلة في سيراليون.

٨٢ - ومن الواضح أن هناك عددا كبيرا من ضحايا الأعمال الوحشية التي ارتكبتها المتمردون ولا يزالون في الأدغال أو أنهم غير قادرين على تلقي العناية الطبية على نحو آخر. وأنتي أشيد بالجهود التي يبذلها الأفراد التابعون للأمم المتحدة القائمون بالأنشطة الإنسانية وفريق المراقبين العسكريين والمنظمات غير الحكومية في تحديد أماكن الضحايا وتقديم المعونة لهم. بيد أن المزيد مما يلزم القيام به علي سبيل الاستعجال، بما في ذلك توفير قدرات طبية وجراحية إضافية، تشتمل على أسرة للمستشفيات. وفي المدى الأبعد، ستدعو الحاجة إلى أن تقدم الوكالات والمنظمات غير الحكومية المعنية الدعم في شكل توفير الأطراف الصناعية لجميع فاقد الأطراف وتوفير العلاج النفسي - الاجتماعي لضحايا الصدمات النفسية وأسرههم. وفي هذا الإطار، أرحب باعتزام لجنة الصليب الأحمر الدولية بإيفاد فريق جراحي إلى سيراليون لتعزيز المرافق الطبية المحلية.

٨٣ - وأهيب بحكومة سيراليون مواصلة إظهار التصميم اللازم على الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتعاليدها القانونية المرموقة في ضمان توفير المحاكمات العادلة للمتهمين بارتكاب أخطر الجرائم ضد الدولة وشعبها. وأنا مدرك أن الحكومة قد تمسكت حتى الآن بهذا النهج إزاء التعبير الشعبي الشديد عن الازدراء للمتهمين.

٨٤ - وأعرب عن امتناني للدول الأعضاء وغيرها من الدول التي أسهمت في النداء العاجل لتقديم المساعدة الإنسانية والمشاريع الإنسانية المختلفة.

٨٥ - وأوصي بأن ينشئ مجلس الأمن بعثة للمراقبة في سيراليون تعرف باسم بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون وأن تكون ولايتها ومفهوم عملياتها على النحو المبين في الفقرات من ٦٦ إلى ٧١ أعلاه وأن يكفل لها الدعم اللازم من الموظفين المدنيين والشرطة المدنية على النحو المبين في الفقرات من ٧٣ إلى ٧٥ أعلاه.

٨٦ - وخلال فترة الأشهر الستة للولاية، سأبقي الحالة قيد الاستعراض على نحو وثيق، وسأقدم مزيدا من التوصيات إلى المجلس بشأن إمكانية تمديد فترة البعثة أو توسيعها حسبما تسمح الظروف.

٨٧ - وإنني أؤيد التوصية التي تقدم بها ممثلي الخاص لشؤون الأطفال في حالة النزاعات المسلحة ومفادها أنه ينبغي جعل سيراليون واحدا من المشاريع الرائدة لرد يتسم بدرجة أعلى من تضافر الجهود والفعالية في مجال بناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء النزاعات.

٨٨ - وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني بمبعوثي الخاص ولجميع موظفي الأمم المتحدة في سيراليون للجهود التي بذلوها خلال الأسابيع الماضية.

خريطة

-----